

Distr.: General
19 January 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١١٥ (ط) و ١١٥ (ي) من جدول الأعمال
تعيينات لملاء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات
أخرى: تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات؛
تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

تقرير مجلس العدل الداخلي

أولاً - مقدمة

١ - كجزء من الإطار الجديد لإقامة العدل داخل الأمم المتحدة، أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٨/٦٢، مجلس العدل الداخلي للمساعدة "في ضمان الاستقلالية والاعتدال المهني والمساءلة في نظام إقامة العدل" في النظام الجديد (انظر الفقرة ٣٥ من القرار ٢٢٨/٦٢). ومن الجوانب المحورية لنظام العدل الجديد إنشاء محكمتين جديدتين، هما محكمة الأمم المتحدة للاستئناف ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات. وعملاً بالفقرة ٣٧ (ب) من القرار ٢٢٨/٦٢، تقتضي الجمعية العامة من المجلس "تقديم آرائه وتوصياته إلى الجمعية العامة بشأن مرشحين اثنين أو ثلاثة مرشحين لكل منصب شاغر في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي"، وذلك كمهمة من مهامه الأساسية.

٢ - ولدى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف حالياً سبعة قضاة^(١) ولدى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات خمسة قضاة (ثلاثة قضاة متفرغين وقاضيان غير متفرغين). كما يوجد حالياً قاضيان مخصصان في محكمة المنازعات مددت الجمعية العامة ولايتهما

(١) تجتمع حالياً محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في دورات مدة كل منهما أسبوعان ثلاث مرات سنوياً.



اللتين انتهتا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٢) (انظر الفقرة ٤٢ من القرار ٢٣٧/٦٦). وعند تعيين أول قضاة في كلتا المحكمتين، حددت ولاياتهم عن طريق سحب القرعة^(٣). وبناء على ذلك، حُددت في ثلاث سنوات ولاية قاضية متفرغة في محكمة المنازعات (ميمودا إبراهيم - كارستنس (بوتسوانا)، وقاض غير متفرغ في محكمة المنازعات (غولام هوسنر كادر ميران (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف (جون كورتيفال (فرنسا)، وكما لجيت سينغ غاروال (الهند)، ومارك ب. بينتر (الولايات المتحدة الأمريكية)). وبما أن ولاياتهم الممتدة ثلاث سنوات بدأت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، فإنها من المقرر أن تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومُنحت لبعض القضاة ولايات أقصر زمنا، من خلال آلية سحب القرعة، من أجل حماية الذاكرة المؤسسية وتحقيق الاستمرارية بكفالة وجود تعيينات متداخلة في المحكمتين، وبالتالي تجنب المشاكل المترتبة على تعيين مجموعة كاملة جديدة من القضاة في كل محكمة كل سبع سنوات.

٣ - ويفهم مجلس العدل الداخلي أن الجمعية العامة كانت تهدف من قرار تمديد ولاية القضاة المخصصين الثلاثة في محكمة المنازعات لسنة واحدة، الوارد في قرارها ٢٣٧/٦٦، أن يواصل القضاة المخصصون الذين يشغلون تلك الوظائف الاضطلاع بولاياتهم دون الحاجة إلى إعادة التعيين. ويرتكز هذا الفهم بصفة خاصة على الصياغة الواردة في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/66/7/Add.6)، التي يشار إليها في الفقرة ٤٢ من القرار ٢٣٧/٦٦. ويلاحظ مجلس العدل الداخلي أن هذا النهج يحقق هدفين يتمثلان في ضمان استمرارية أعمال محكمة المنازعات وتوفير القدرة اللازمة للمحكمة للتعامل مع عبء العمل الراهن والقضايا المعلقة.

٤ - وبناء على ذلك، يلاحظ المجلس أن ولايتي القاضيين المخصصين اللذين يشغلان الوظيفتين حاليا (جون - فرانسوا كوزان (فرنسا) المتمركز في جنيف ونكيمدليم أميليا

(٢) في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، كان لدى محكمة المنازعات ثلاثة قضاة مخصصين، أحدهم يتمركز في نيويورك، والثاني في جنيف، والثالث في نيروبي. وكانت مدة الولاية الأولية لهؤلاء القضاة المخصصين هي اثني عشر شهرا (من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠)، فمُددت باثني عشر شهرا آخر من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، ثم بستة أشهر أخرى من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولم يكن في مستطاع القاضي المخصص في نيويورك قبول تمديد ولايته بستة أشهر أخرى ولذلك لا يوجد قاض مخصص في نيويورك منذ تموز/يوليه ٢٠١١.

(٣) انظر المادة ٤ (٤) من النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات (القرار ٢٥٣/٦٣، المرفق الأول)؛ والمادة ٣ (٤) من النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف (القرار ٢٥٣/٦٣، المرفق الثاني)؛ والفقرة ٤٥ من القرار ٢٢٨/٦٢.

إزواكو (نيجيريا) المتمركزة في نيروبي) مستمرتان حالياً إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. غير أنه لا يوجد قاض يشغل الوظيفة في نيويورك، ويوصي هذا التقرير بمرشحين لأغراض التعيين في وظيفة القاضي المخصص في نيويورك. ويشير المجلس أيضاً إلى أن القاضي كوزان مرشح للتعين بصفة قاض غير متفرغ دائم في محكمة المنازعات (انظر أدناه). وفي حال تعيين القاضي كوزان في الوظيفة الدائمة، ستنشأ وظيفة شاغرة فيما يتعلق بالوظيفة المخصصة في جنيف. وإذا حدث هذا، سيقدم المجلس توصيات إلى الجمعية العامة بشأن مرشحين للاستعاضة عن القاضي كوزان على وجه الاستعجال.

٥ - والأعضاء الحاليون في المجلس هم سينها باسناياكي (من سري لانكا، وهو الحقوقي الخارجي البارز الذي رشحته الإدارة) وجيفري روبرتسون ك. س. (من المملكة المتحدة، وهو الحقوقي الخارجي البارز الذي رشحه الموظفون)، وفرانك إبرت (من الولايات المتحدة الأمريكية، ممثل الإدارة)، وجيني كليفت (من أستراليا، ممثلة الموظفين)، والقاضية كيت أوريغان، وهي قاضية سابقة في المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، وتتولى رئاسة المجلس.

٦ - وخلال عام ٢٠١١، لاحظ مجلس العدل الداخلي أن الولاية الممتدة ثلاث سنوات للقضاة الخمسة (المشار إليهم في الفقرة ٢ أعلاه) ستنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبناء على ذلك يحيل في هذا التقرير توصياته بشأن كل شاغر. ويرى المجلس أنه مع أن القضاة الخمسة المعينين سيكونون مؤهلين لإعادة التعيين لولاية أخرى غير قابلة للتجديد مدتها سبع سنوات، فإنه ستنشأ عن انتهاء ولاياتهم وظائف شاغرة في المحكمتين على النحو المتوخى في الفقرة ٣٧ (ب) من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢٨ عن طريق تفعيل المادتين ٤-٤ و ٤-٣ من النظامين الأساسيين لمحكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف على التوالي.

٧ - وكما في عملية الاختيار السابقة (انظر A/63/489 و Add.1)، ارتأى المجلس أنه ينبغي تحديد المرشحين المناسبين الذين سيكفلون استقلالية العملية القضائية ومراعاتها للأصول المهنية وخضوعها للمساءلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، قرر المجلس الشروع في عملية إعلانية كاملة، بما يتوافق مع الفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥١، وذلك لتحديد المرشحين المناسبين. ووضعت الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١ على المواقع الشبكية والإصدارات المطبوعة للإكونومست (The Economist) (١١ حزيران/يونيه) ولوموند (Le Monde) (١٣ حزيران/يونيه) وجون أفريك (Jeune Afrique) (١٢ حزيران/يونيه) وذوول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) (١٣ حزيران/يونيه) في أوروبا وآسيا و ٢٠ حزيران/يونيه في الولايات المتحدة الأمريكية). وأرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى جميع البعثات الدائمة. وأرسلت إعلانات عن

الوظائف الشاغرة لتعميمها محليا إلى جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، وإلى جميع المؤسسات القضائية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ رؤساء القضاة في جميع الدول الأعضاء بهذه الشواغر. ووجهت نشرات صحفية إلى طائفة من المنظمات غير الحكومية والجامعات والمجلات القانونية والرابطات المهنية وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية ورابطات القضاة الدولية. وكان الموعد النهائي لتقديم طلبات الترشيح هو ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. ويعرب مجلس العدل الداخلي عن امتنانه لمكتب إدارة الموارد البشرية على ما قدم من مساعدة ودعم في هذه العملية.

٨ - ويسر مجلس العدل الداخلي الإعلان عن تلقيه ٤١١ طلب ترشيح من ٧٨ بلدا مختلفا. فقد ترشح ١١٢ مرشحا من أمريكا الشمالية، و ٣٤ مرشحا من أمريكا اللاتينية، و ١٠٦ مرشحين من أوروبا، و ١٠٩ مرشحين من أفريقيا، و ٥٠ مرشحا من آسيا، بما في ذلك المنطقة الأسترالية الآسيوية. وكان من بين هؤلاء المرشحين ٢٠٥ مرشحين من الذكور و ٢٠٦ مرشحات. وكان عدد المرشحين غير المؤهلين قليلا جدا، وبالنظر إلى أنه للتأهل بموجب النظامين الأساسيين الساريين، يلزم المرشحين للعمل في محكمة الاستئناف ١٥ سنة من الخبرة القضائية ويلزم المرشحين للعمل في محكمة المنازعات ١٠ سنوات من الخبرة القضائية، فإن هذا شكل استجابة مثيرة للإعجاب من ذوي الخبرة من القضاة العاملين في هيئات قضائية من جميع أرجاء العالم أو المتقاعدين منها. ولتقليل التكاليف، أجرى المجلس بضع مكالمات هاتفية جماعية مطولة في أوائل آب/أغسطس للنظر في طلبات الترشيح وغيرها من المواد (بما في ذلك عينات من الأحكام) المقدمة من كل مرشح لدعم وثائق تفويضه، ولإعداد قائمة تصفية من أجل إجراء المقابلات. وكفي يدرج المرشحون في قائمة التصفية، يجب على المرشحين أن يبينوا خطيا ما لديهم من مؤهلات تشير إلى أنهم سيتميزون في خدمة المحكمتين كقضاة. كما جرت عمليات الاختيار مع مراعاة ضرورة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ولدى النظر في هذه الاعتبارات، أشار المجلس إلى التكوين الحالي للمحكمتين، وضرورة أن يتحلى القضاة بأخلاق رفيعة، على النحو المبين في النظامين الأساسيين للمحكمتين. ومن بين القضاة الثلاثة غير المنتهية ولاياتهم في محكمة المنازعات، هناك قاضيان، أحدهما من موريشيوس والآخر من ألمانيا، وقاضية من نيوزيلندا. ويوجد أربعة قضاة لم تنته ولاياتهم في محكمة الاستئناف هم: قاض من أوروغواي وقاضيات من الأرجنتين وغانا وأيرلندا.

٩ - وأجرى المجلس مقابلات مع المرشحين الذين أدرجت أسماءهم في قائمة التصفية في مكاتب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقبل إجراء المقابلات، تم الحصول بالنسبة لكل مرشح على رسالتين خطيتين للترشيح من جهتين

مرجعيتين. وفي لاهاي، طلب من المرشحين إنجاز تقييم خطي من أجل اختبار قدراتهم في مجال الكتابة والتعليل، ثم تلت ذلك مقابلة لمدة حوالي ٤٥ دقيقة. وقد حضر جميع المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة التصفية. وكما فعل المجلس في الجولة السابقة من التعيينات القضائية، عقب المقابلات وبعد الحصول على إذن (لم يرفض أي مرشح تقديمه)، وبمساعدة رابطة المحامين الدولية، التمس المجلس من الرابطة المحلية المعنية تأكيد نزاهة كل مرشح من المرشحين. ولم ترد أي تقارير سلبية بشأن أي من المرشحين الواردة أسماؤهم أدناه.

١٠ - وبوصف المجلس هيئة مستقلة تقدم المشورة بشأن التعيينات القضائية، فهو يؤمن بأن أعضائه ليسوا مطالبين بالتصرف بتزاهة فحسب، بل أيضا بأن يظهرُوا وهم يقومون بذلك. ونتيجة لذلك، اعتمد المجلس سياسة بشأن التنحي خلال عملية الاختيار هذه. واتفق على أن المعيار المقبول دوليا فيما يتعلق بالتنحي هو المنطبق. وبناء على ذلك، يتنحى الأعضاء عن المشاركة في المداولات المتعلقة بمرشح معين إذا وجد خطر حقيقي لاحتمال أن يشعر بصورة معقولة مراقب واع وعلى اطلاع بأنهم لم يتصرفوا بتزاهة فيما يتعلق بمرشح معين. وفي سياق تنفيذ هذه السياسة، وبموافقة أعضاء المجلس الآخرين، تنحت الرئيسة عن النظر في أمر قاض زميل لها من جنوب أفريقيا، وتنحى جيفري روبرتسون عن النظر في طلب مرشح له صلات اجتماعية وثيقة به.

١١ - ويقدم المجلس أدناه آراءه فيما يتعلق بالمرشحين الذين يوصي بهم بوصفهم مرشحين مناسبين للتعين في الوظائف الشاغرة الثلاث في محكمة الاستئناف، والوظيفتين الشاغرتين اللتين إحداهما تتطلب التفرغ والأخرى لا تتطلبه في محكمة المنازعات. كما يقدم المجلس توصيات بشأن الوظائف المخصصة.

١٢ - وقد أوصى المجلس بستة مرشحين لشغل الشواغر الثلاث في محكمة الاستئناف، أي مرشحين لكل وظيفة من الوظائف الشاغرة التي تتطلب التفرغ والوظائف الشاغرة التي لا تتطلبه في محكمة المنازعات، وثلاثة مرشحين لشغل الوظيفة المخصصة في نيويورك. ويرى المجلس أنه سيكون من الإنصاف أن تبت الجمعية العامة في التعيينات المتعلقة بالوظائف الدائمة في محكمة المنازعات قبل البت في التعيين المتعلق بالوظيفة المخصصة، إذ من الواضح أن التعيين في وظيفة دائمة أكثر فائدة للمرشحين المعنيين. وجميع المرشحين لشغل الوظيفة المخصصة مرشحون أيضا لشغل الوظائف الدائمة. وإذا أصبح من الضروري للمجلس أن يقدم أسماء إضافية إلى الجمعية العامة لأن جميع المرشحين لشغل الوظيفة المخصصة عينوا في وظائف دائمة، فإن المجلس سيقوم بذلك بأسرع ما يمكن.

١٣ - وعند التوصية، اختار المجلس أبرز المرشحين بعد إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي. كما حرص على عدم التوصية بأكثر من مرشح واحد من كل دولة عضو للعمل في محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف على التوالي، على نحو ما حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٦٣ (الفقرة ٥٧)، وكذلك على عدم التوصية بمرشحين من دول لديها بالفعل عضو عامل في المحكمة المعنية. وأدى هذا في بعض الحالات إلى ضرورة القيام باختيارات صعبة بين المرشحين البارزين. ويرى المجلس أن جميع المرشحين الموصى بهم سيقدّمون، في حالة تعيينهم، خدمات إلى إدارة الأمم المتحدة وموظفيها على نحو يصون استقلالية النظام الجديد ومهنيته وخضوعه للمساءلة. ولدى المجلس، نتيجة لخبرته في تشغيل هذا النظام الفريد لاستقدام وتعيين القضاة دولياً، عدد من التوصيات لتحسينه وسيعرضها على نظر الجمعية العامة في التقرير المقبل.

١٤ - ويود المجلس توجيه الشكر إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة على الدعم الكبير الذي قدمته للمجلس. كما يود توجيه الشكر إلى جميع موظفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذين قدموا المساعدة بسخاء إلى المجلس خلال عملية الاختبار وإجراء المقابلات التي جرت في مكاتبهم.

ثانياً - لمحات عن المرشحين الموصى بتعيينهم

١٥ - ترد أسماء المرشحين حسب المحكمتين والشواغر ثم وفقاً للترتيب الأبجدي الإنكليزي للألقاب العائلية.

ألف - محكمة الأمم المتحدة للاستئناف (ثلاثة شواغر)

روزالين م. تشامان (الولايات المتحدة)، ولدت عام ١٩٤٣

١٦ - تقاعدت القاضية تشامان مؤخراً من العمل بصفة قاضية مختصة بالإجراءات التمهيدية في المحكمة المحلية التابعة للمقاطعة المركزية لكاليفورنيا في الولايات المتحدة، وهي وظيفة شغلتها في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠. وخلال هذه الفترة بنت القاضية تشامان في مجموعة واسعة النطاق من المسائل، منها الحقوق المدنية والطعون في القرارات التي تتخذها الأجهزة الإدارية، وقضايا العمل والعمالة. وعملت القاضية تشامان، قبل ولايتها لدى المحكمة المحلية للولايات المتحدة، في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٥، بصفة قاضية معنية بالقانون الإداري في مكتب كاليفورنيا للدعوى الإدارية. وهو محكمة إدارية متخصصة تنظر في القضايا الناشئة عن القرارات التي يتخذها حوالي ٦٠ وكالة حكومية. وللقاضية تشامان خبرة في التحكيم في مجال العمل اكتسبتها خلال ما قدمته من خدمات كمُحكمة واستشارية

في قضايا العمل في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ ومن خبرتها كمحامية مختصة في الخدمات القانونية خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٢ ومن ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧. وقد حصلت القاضية تشامان على الإجازة في الحقوق من كلية بولت هول للحقوق في جامعة كاليفورنيا في بيركلي عام ١٩٦٧. ولغتها الأولى هي الإنكليزية.

موزس شينهينغو (زمبابوي)، ولد عام ١٩٥٥

١٧ - يعمل القاضي شينهينغو قاضيا في المحكمة العليا لجمهورية بوتسوانا منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقبل تعيين القاضي شينهينغو في تلك الوظيفة في بوتسوانا، عمل قاضيا في المحكمة العليا لزمبابوي لمدة ٨ سنوات، اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٦. ولهاتين المحكمتين العليين اختصاص مدني وجنائي غير محدود. وحصل القاضي شينهينغو على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة روديسيا عام ١٩٧٨، وعلى دبلوم في الصياغة القانونية من جامعة زمبابوي، ودرجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة زمبابوي في عام ١٩٨٤. والقاضي شينهينغو يتكلم الإنكليزية بطلاقة.

جون كورتال (فرنسا)، ولد عام ١٩٥١

١٨ - عين القاضي كورتال قاضيا في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في عام ٢٠٠٩. ويعمل القاضي كورتال أيضا عضوا في مجلس الدولة، وهو المحكمة العليا للنظام القضائي الإداري الفرنسي، ويشغل هذه الوظيفة منذ عام ١٩٩٦. وقد عين مستشارا للدولة في عام ٢٠٠٨. وقبل تعيينه في مجلس الدولة، عمل السيد كورتال قاضيا في مختلف المحاكم الإدارية. وهو حاصل على درجة في الإدارة العامة والقانون الإداري من المدرسة الوطنية للإدارة (١٩٨٢) وعلى دبلوم في الفلسفة من جامعة تولوز (١٩٧٢). ولغته الأولى هي الفرنسية ويجيد استخدام الإنكليزية والإسبانية في العمل.

أليساندرا غريسانو (رومانيا)، ولدت عام ١٩٦٧

١٩ - تعمل القاضية غريسانو حاليا بصفة قاضية في محكمة الاستئناف في بوخارست، وقد عينت في عام ٢٠٠٢. وتعمل القاضية غريسانو حاليا في الدائرة المدنية للمحكمة (الرابعة)، وكانت تعمل سابقا في دائرة قضايا العمل في المحكمة. كما تعمل حاليا في وظيفة قاضية مدربة في المعهد الوطني للقضاء في مجال قانون العمل وقانون الاتحاد الأوروبي. وقبل تعيين القاضية غريسانو في محكمة الاستئناف، شغلت وظائف في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ لدى محكمة بوخارست (القسم المدني والإداري) ومن عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ كقاضية في المحكمة الابتدائية في محكمة القطاع ١ في بوخارست. وحصلت القاضية غريسانو

على درجة في الحقوق من جامعة بوخارست في ١٩٩٣ وحصلت على شهادتها من المعهد الوطني لتدريب القضاة في عام ١٩٩٤. وتتكلم القاضية غريسانو الإنكليزية بطلاقة، وتجيد استخدام الروسية في العمل ولها إلمام بسيط بالفرنسية.

فاغن يونس (الدانمرك)، ولد عام ١٩٥٠

٢٠ - يشغل القاضي يونس حاليا وظيفة قاض لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقد عين في عام ٢٠٠٧. وعمل القاضي يونس، قبل شغل هذه الوظيفة، في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، رئيسا للمحكمة العليا الدانمركية (الدائرة الشرقية)، وقاضيا دوليا لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وقاضيا لدى المحكمة العليا الدانمركية في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١، وقاضيا لدى محكمة مدينة كوبنهاغن في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٤. وقد حصل القاضي يونس على درجة في الحقوق من جامعة أرهوس في عام ١٩٧٣. وهو يتكلم الإنكليزية بطلاقة ويجيد استخدام الفرنسية في العمل.

ريتشارد لوسيك (ساموا)، ولد عام ١٩٤٠

٢١ - يعمل القاضي لوسيك حاليا قاضيا لدى المحكمة الخاصة لسيراليون، ويعمل في إطار الدائرة الابتدائية الثانية التي تنظر في القضية المرفوعة ضد تشارلز تايلور، الرئيس السابق لليبريا. وخلال خدمة القاضي لوسيك في المحكمة الخاصة، عمل كقاضى استئناف مختص بالموظفين (٢٠٠٥-٢٠٠٦) للنظر في الطعون التي يقدمها الموظفون ضد القرارات الإدارية لكاتب المحكمة أو ضد الإجراءات التأديبية المتخذة ضدهم. وقبل تعيينه الحالي في المحكمة الخاصة، عمل رئيسا لقضاة جمهورية كيريباس في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ وقاضيا ورئيس مجلس طعون الخدمة المدنية في ساموا، في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٥. وحصل القاضي لوسيك على دبلوم في الحقوق (مجلس اعتماد المحامين) من جامعة سيدني (دورة إرشادية في مجال القانون) في عام ١٩٧٣. والقاضي لوسيك يتكلم الإنكليزية بطلاقة وله إلمام جيد بالفرنسية. وقد أبلغ القاضي لوسيك مجلس العدل الداخلي بأنه لم يعيش قط في نيوزيلندا وبأنه يعتبر نفسه من رعايا ساموا مع أنه منح الجنسية النيوزيلندية في سياق تطبيق القانون نتيجة لكون والده يحمل الجنسية النيوزيلندية. ولذلك، أدرج المجلس اسمه باعتباره من رعايا ساموا^(٤).

(٤) مع أن قضاة المحكمتين ليسوا من موظفي الأمم المتحدة، فإن مجلس العدل الداخلي اعتمد، لدى الخروج بهذا الاستنتاج، نهجا مماثلا للنهج المعتمد في الفقرة ٤-٣ (ب) من النظام الإداري للموظفين، وفيما يلي نصها: "إذا منح موظف، بشكل قانوني، جنسية أكثر من دولة واحدة، اعتبرت جنسية الموظف، لأغراض

باء - محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

١ - وظيفة شاغرة تتطلب التفرغ، نيويورك:

روزالين م. تشامان (الولايات المتحدة)، ولدت عام ١٩٤٣

للاطلاع على موجز لبيانات القاضية تشامان، انظر الفقرة ١٦ أعلاه.

ميمودا إبراهيم - كارستن (بوتسوانا)، ولد عام ١٩٥٤

٢٢ - تعمل القاضية إبراهيم - كارستن حاليا قاضية في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات التي عينت فيها في عام ٢٠٠٩. وقبل تعيينها في محكمة المنازعات، عينت في المحكمة العليا في بوتسوانا في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهي وظيفة تركتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للانضمام إلى محكمة المنازعات. وعملت قاضية في المحكمة الصناعية لبوتسوانا، وهي محكمة عليا للقانون والأسهم متخصصة في قانون العمل، في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٩ (بما في ذلك العمل كقاضية بالنيابة في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ثم كقاضية دائمة). وحصلت القاضية إبراهيم - كارستن ما بين عملها في هيئة محكمة المنازعات والمحكمة الصناعية لبوتسوانا، على خبرة قضائية كبيرة في مجال قانون العمل. وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٨، كان لديها مكتب محاماة خاص بها في بوتسوانا متخصص في قانون العمالة والعمل وحقوق الإنسان والقانون التجاري وقانون الزواج. وقد حصلت على درجة في الحقوق من الكلية المتعددة التخصصات لقانون الأعمال التجارية في مدينة لندن في عام ١٩٧٩. ولغتها الأولى هي الإنكليزية.

٢ - وظيفة شاغرة لا تتطلب التفرغ، بالتناوب بين نيويورك وجنيف ونيروبي حسب الاقتضاء:

جون - فرانسوا كوزان (فرنسا)، ولد عام ١٩٤٤

٢٣ - يعمل القاضي كوزان حاليا قاضيا في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف، وقد عين في عام ٢٠٠٩. وقبل تعيينه في محكمة المنازعات، كان يعمل رئيسا لمحكمة الاستئناف الإدارية في مرسيليا. وعمل سابقا رئيسا للمحكمة الإدارية في مرسيليا (من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ ومن ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢) فضلا عن العمل بصفة قاض في مختلف المحاكم الإدارية. كما عمل مستشارا لدى المحكمة الإدارية العليا في تايلند (في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣)؛ وبصفة قاض إداري في بابيتي في بولنيزيا الفرنسية (في ١٩٩١ و ١٩٩٢).

النظام الأساسي للموظفين والنظام الإداري للموظفين، هي جنسية الدولة التي يرى الأمين العام أن الموظف مرتبط بها ارتباطا أوثق من ارتباطه بغيرها". انظر (ST/SGB/2011/1).

وقد حصل على درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق في باريس عام ١٩٦٧. ولغته الأولى هي الفرنسية ويجيد استخدام الإنكليزية في العمل.

غولم هوسن كادر ميران (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ولد عام ١٩٤٣

٢٤ - يعمل القاضي ميران حاليا قاضيا في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (غير متفرغ)، وقد عين في عام ٢٠٠٩. وقبل تعيينه في محكمة المنازعات، كان يعمل قاضيا في محكمة دورية ورئيسا لمحكمة العمل في إنكلترا وويلز في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨. وعمل سابقا قاضيا مختصا بالعمالة الإقليمية في محاكم العمل للمنطقة الجنوبية من لندن، في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ وكان يعمل قاضيا مختصا بالعمالة الإقليمية بالنيابة في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧. كما عمل قاضيا مختصا بالعمالة على أساس التفرغ لإنكلترا وويلز في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، وقاضيا مختصا بالعمالة على أساس عدم التفرغ في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وباختصار، لديه أكثر من ١٨ سنة من الخبرة القضائية في محاكم العمل (بما في ذلك محكمة المنازعات). ولديه درجتان علميتان من جامعة مانشستر (١٩٦٩) وكلية لندن لعلم الاقتصاد (١٩٧٠) ودبلوم في الحقوق (١٩٨١). ولغته الأولى هي الإنكليزية.

جيم - محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، وظيفة مخصصة في نيويورك (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)

روزالين م. تشامان (الولايات المتحدة)، ولدت عام ١٩٤٣

للاطلاع على موجز لبيانات القاضية تشامان، انظر الفقرة ١٦ أعلاه.

فاغن يونسن (الدانمرك)، ولد عام ١٩٥٠

للاطلاع على موجز لبيانات القاضي يونسن، انظر الفقرة ٢٠ أعلاه.

ريتشارد لوسيك (ساموا)، ولد عام ١٩٤٠

للاطلاع على موجز لبيانات القاضي لوسيك، انظر الفقرة ٢١ أعلاه.

(توقيع) كيت أوريغان

(توقيع) سينها باسناياكي

(توقيع) جيني كليفت

(توقيع) فرانك إبرت

(توقيع) جيفري روبرتسون

المرفق الأول

جنسيات مقدمي طلبات الترشيح (الطلبات الكاملة الواردة قبل انقضاء الموعد النهائي)

الجنسية	عدد مقدمي طلبات الترشيح
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	٣
الأردن	٣
إسبانيا	١١
أستراليا	٦
ألمانيا	٦
أنغولا	١
أوغندا	٤
أوكرانيا	١
أيرلندا	٣
إيطاليا	٩
باكستان	٤
البرازيل	١٧
البرتغال	٤
بلجيكا	٤
بلغاريا	١
بنغلادش	١
بنن	١
بوتسوانا	٤
بور كينا فاسو	٦
بوروندي	٣
البوسنة والهرسك	١
بولندا	٢
ترينيداد وتوباغو	٤
تشاد	١
توغو	٤
تونس	٢
الجزائر	٣

الجنسية	عدد مقدمي طلبات الترشيح
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤
جمهورية كوريا	١
جمهورية مولدوفا	١
جنوب أفريقيا	٨
جيبوتي	١
الدانمرك	٣
رومانيا	١٥
زامبيا	١
زمبابوي	٢
ساموا	١
سري لانكا	٢
السلفادور	١
السنغال	٣
السويد	١
سويسرا	٢
العراق	٢
عمان	٥
غانا	٥
غيانا	١
فرنسا	١٩
الفلبين	٤
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	١
الكاميرون	١٠
كندا	١٧
كوت ديفوار	٥
كوستاريكا	٤
كولومبيا	١
الكونغو	٦
كينيا	١٣
لبنان	٣
ليتوانيا	١
مالطة	١

الجنسية	عدد مقدمي طلبات الترشيح
مالي	٤
مدغشقر	١
مصر	٣
المكسيك	٢
ملاوي	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٤
موريتانيا	١
موزامبيق	١
موناكو	١
النرويج	٣
النمسا	١
نيبال	١
نيجيريا	٩
نيوزيلندا	٥
الهند	١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥
اليابان	١
اليونان	١
المجموع	٤١١

المرفق الثاني

بيانات السيرة الشخصية

روزالين م. تشابمان (الولايات المتحدة الأمريكية)

تاريخ الميلاد ١٦ أيار/مايو ١٩٤٣

التعليم

شهادة محكمة في مجال الشغل، معهد العلاقات الصناعية، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس	١٩٨٠
درجة في القانون، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، كلية بولت هول للحقوق	١٩٦٧
الإجازة مع مرتبة الشرف، جامعة ميشغان، آن آربور	١٩٦٤

الخبرة المهنية

قاضية مختصة بالإجراءات التمهيدية في الولايات المتحدة، في المحكمة المحلية للمقاطعة المركزية لكاليفورنيا في الولايات المتحدة	٢٠٠٠-١٩٩٥
قاضية مختصة بالقانون الإداري، في ولاية كاليفورنيا، مكتب الدعاوى الإدارية	١٩٩٥-١٩٧٧
محكمة واستشارية في قضايا العمل	١٩٩٥-١٩٨٠
محامية للخدمات القانونية	١٩٧٧-١٩٧٣
محاضرة، كلية الحقوق، جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس	١٩٧٣-١٩٧٢
محامية للخدمات القانونية	١٩٧٢-١٩٦٧

أنشطة أخرى

العضو رقم ٤٣٠٧٣ في رابطة محامي ولاية كاليفورنيا	
عضوة في الرابطة الدولية للقاضيات	٢٠٠٥- إلى الآن
الرابطة الاتحادية لقضاة الإجراءات التمهيدية، مجلس الإدارة	٢٠١٠-٢٠٠٨

٢٠٠٠-٢٠٠٦ المكتب الإداري لمحاكم الولايات المتحدة، الفريق الاستشاري لقضاة الإجراءات التمهيدية

٢٠٠٢-٢٠٠٥ عضوة في مجلس إدارة فرع نقابة المحامين الاتحادية في لوس أنجلوس

١٩٩٩-٢٠٠٢ ممثلة الدائرة التاسعة للمجلس القضائي الاتحادي لولاية كاليفورنيا

نقابة المحامين في ولاية كاليفورنيا، اللجنة المعنية بالمساواة في اللجوء إلى القضاء
عضوة بحكم المنصب في الفترتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٣-٢٠٠٨
عضوة (١٩٩٩-٢٠٠٣)

نقابة المحامين في ولاية كاليفورنيا، قسم القانون العام
رئيسة (١٩٨٣-١٩٨٤)
اللجنة التنفيذية (١٩٨١-١٩٨٣)

جامعة كاليفورنيا، رابطة خريجي كلية بولت هول للحقوق
اللجنة التنفيذية، ونائبة الرئيس (١٩٩٦-١٩٩٧)
مجلس الإدارة (١٩٩٣-١٩٩٧)

رابطة محامي قضاء لوس أنجلوس، رئيسة لجنة القانون الإداري (١٩٨٠-١٩٨٤)
قسم قانون العمل، لجنة التخطيط للندوات (١٩٩٠-١٩٩١)
عضوة مؤتمر المندوبين (١٩٨١-١٩٨٤ و ١٩٩٠-١٩٩١)
نقابة المحامين في سانتا مونيكا، مجلس الأمناء (١٩٨٤-١٩٨٦)

اللغات

تتكلم الإنكليزية (بطلاقة)، والفرنسية

موزس شينهينغو (زمبابوي)

تاريخ الميلاد ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥

الوظيفتان الحاليان

قاض في المحكمة العليا لبوتسوانا؛ ومفوض اللجنة الدولية للحقوقيين في زمبابوي

التعليم

الإجازة في الحقوق، جامعة زمبابوي	١٩٨٤
دبلوم في الصياغة القانونية، جامعة زمبابوي	١٩٨٣
الإجازة في الحقوق، جامعة روديسيا	١٩٧٨

الخبرة المهنية

قاض في المحكمة العليا لبوتسوانا	٢٠٠٤ - إلى الآن
مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين في زمبابوي	٢٠٠٨ إلى الآن
قاض في المحكمة العليا لزمبابوي	١٩٩٦-٢٠٠٤
محام ممارس في مكتب كاندارا ومهيربيدي وشينهينغو للمحاماة، في هراري بزمبابوي	١٩٩٤-١٩٩٩
أمين شركة Fidelity Life Assurance Company في هراري	١٩٩١-١٩٩٤
أمين مساعد في شركة زمبابوي للإنشاءات في هراري	١٩٨٩-١٩٩١
كبير الموظفين القانونيين، في شعبة الصياغة القانونية، في وزارة العدل والشؤون القانونية والبرلمانية في زمبابوي	١٩٨٣-١٩٨٩
أمين مساعد ومدير الشعبة القانونية في وزارة خارجية زمبابوي	١٩٨٠-١٩٨٢
مناصب مختلفة في قطاع إعادة التأمين والتأمين - شركة ميونخ لإعادة التأمين في جنوب أفريقيا، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا؛ والشركة الوطنية للتأمين في ليسوتو، ماسيرو، ليسوتو	١٩٧٩-١٩٨٠

أنشطة أخرى

المؤتمر السنوي لنتخابات المحامين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في هراري بزمبابوي	٢٠٠٦
المنتدى الإقليمي المعني بقانون الملكية الفكرية، في القاهرة بمصر	١٩٨٩
التفاوض على القروض القطرية، مصرف التنمية الأفريقي، أبيدجان، كوت ديفوار	١٩٩٨
اللجنة الدولية للتحقيق في جرائم نظام الفصل العنصري في الجنوب الأفريقي، لواندا في أنغولا	١٩٨١
رئيس الوفد/ومندوب إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار واللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار، في جنيف ونيويورك وكنغستون في جامايكا	١٩٨٧-١٩٨٠

اللغات

الإنكليزية

جون كورتال (فرنسا)

تاريخ الميلاد ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١

الوظيفتان الحاليتان

قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف؛ ومستشار دولة (مجلس الدولة)، في فرنسا

التعليم

المدرسة الوطنية للإدارة	١٩٨٢
دبلوم في الفلسفة من جامعة تولوز، فرنسا	١٩٧٢

الخبرة المهنية

عين قاضيا في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف	٢٠٠٩
عين مستشار دولة (مجلس الدولة)	٢٠٠٨
مقرر في مجلس الدولة	٢٠٠٨-١٩٩٦
قاض في محكمة الاستئناف الإدارية في ليون	١٩٩٦-١٩٩٢
قاض في المحكمة الإدارية، في مرسيليا	١٩٩٢-١٩٨٨
موظف كبير بوزارة المالية	١٩٨٨-١٩٨٦
قاض في المحكمة الإدارية، في مرسيليا	١٩٨٦-١٩٨٢
المدرسة الوطنية للإدارة	١٩٨٢-١٩٨٠
موظف في وزارة التربية	١٩٨٠-١٩٧٣

شغل أحيانا، بصفته قاضياً في المحكمة وعضواً في مجلس الدولة، منصب القاضي المقرر الذي يكتب الأحكام وأحيانا أخرى منصب مفوض الحكومة (قاض مسؤول عن إبداء رأي بصورة علنية ومستقلة بشأن القضية المعروضة على المحكمة واقتراح الحل)

أنشطة أخرى

رئيس مجلس الطعون لاتحاد غرب أوروبا (٢٠١٠-٢٠١١)

قاض مقرر غير متفرغ بالمجلس الدستوري الفرنسي (مختص بكتابة القرارات)
(٢٠٠١-٢٠٠٤)

مستشار قانوني للإدارة الفرنسية للطيران المدني وعضو اللجنة القانونية لمنظمة الطيران المدني
الدولي (١٩٩٨-٢٠٠٢)

أستاذ مساعد في القانون، في جامعة ليون (١٩٩٤-١٩٩٩)

وسام الاستحقاق الوطني من درجة فارس

وسام الشرف من رتبة فارس

اللغات

الفرنسية (لغة أولى) والإنكليزية (إلمام جيد) والإسبانية (إلمام جيد)

جون - فرانسوا كوزان (فرنسا)

تاريخ الميلاد ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٤

الوظيفة الحالية

قاض (مخصص) في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

التعليم

معهد باريس للدراسات السياسية	١٩٦٨
ماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق في باريس	١٩٦٧

الخبرة المهنية

قاضي (مخصص) في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف	منذ عام ٢٠٠٩
رئيس دائرة محكمة مرسيليا للطعون الإدارية، متخصص في القانون الحضري	٢٠٠٩-٢٠٠٨
رئيس دائرة محكمة مرسيليا الإدارية، متخصص في منازعات الخدمة المدنية. ورئيس اللجنة الإقليمية التأديبية للخدمة المدنية	٢٠٠٧-٢٠٠٤
مستشار لرئيس المحكمة الإدارية العليا لتايلند، مسؤول عن تدريب القضاة التايلنديين الجدد	٢٠٠٣-٢٠٠٢
رئيس دائرة محكمة مرسيليا الإدارية، متخصص في قضايا السوق العامة	٢٠٠٢-١٩٩٨
نائب حاكم سان لوران دو ماروني، في غيانا الفرنسية	١٩٩٨-١٩٩٦
قاض في محكمة مرسيليا الإدارية	١٩٩٥
نائب حاكم سيغريه ومين ولوار	١٩٩٥-١٩٩٣
قاض في محكمة بايبيتي الإدارية، في بولينيزيا الفرنسية	١٩٩٢-١٩٩١
قاض في محكمة لاريونيون الإدارية	١٩٩٠-١٩٨٨
قاض إداري في نيس ومرسيليا	١٩٨٧-١٩٨٣
موظف إمداد في القوات البحرية الفرنسية (عامان منها في مدغشقر)	١٩٨٣-١٩٦٨

اللغات

الفرنسية (لغة أولى) والإنكليزية (قراءة وكتابة ومحادثة وسهولة فهم)

ميمودا إبراهيم - كارستنس (بوتسوانا)

تاريخ الميلاد ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٤

الوظيفة الحالية

قاضية في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، والرئيسة الحالية لهذه المحكمة (٢٠١١-٢٠١٢)

التعليم

١٩٩٥-٢٠١١	حلقات دراسية ودراسات وشهادات عليا في مجالات منها التحكيم، ومهارات التفاوض، والمرأة وقانون حقوق الإنسان، وقانون العمل والعمالة، ومعايير العمل الدولية، وفلسفة القانون والكتابة القانونية والتحليل القانوني
١٩٨٥	اعتمدت للممارسة في إطار نقابة المحامين في بوتسوانا
١٩٨٣	درجة محامية مبتدئة، دعيت إلى الانضمام إلى نقابة المحامين في إنكلترا وويلز، في لينكولن إين، لندن
١٩٧٩	الإجازة في قانون إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف)، من المعهد المتعدد الاختصاصات لمدينة لندن (يسمى الآن جامعة لندن المتربولية)، في المملكة المتحدة
١٩٧٥	الجزء الأول من درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند، فرع الجامعة في غابوروني

الخبرة المهنية

منذ عام ١٩٩٩	قاضية في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (نيويورك) ورئيسة محكمة المنازعات (٢٠١١-٢٠١٢)
٢٠٠٩	قاضية في المحكمة العليا لبوتسوانا
١٩٩٩-٢٠٠٩	قاضية في المحكمة الصناعية في بوتسوانا (محكمة العمل)
١٩٩٧-١٩٩٨	قاضية بالنيابة، في المحكمة الصناعية في بوتسوانا
١٩٨٧-١٩٩٨	محامية تعمل لحسابها الخاص في مكتبها للمحاماة، وعملت في إطار نقابة المحامين في بوتسوانا في جميع جوانب القانون المدني والجنائي،

وتخصصت في قانون العمل والعمالة، وحقوق الإنسان، والقانون التجاري، وقانون الزواج

مساعدة مهنية قانونية/مديرة مكتب محاماة ل. س. واليا في	١٩٨٧-١٩٨٥
فرانسيستانون، بوتسوانا	
مساعدة مهنية في مكتب المحاماة "مانغناي وغارلاندا - ويلز"، بلندن	١٩٨٤-١٩٨٣
مكتب المحاماة "فيكيشن وورك، راديا وشركاؤه"، في كيلبورن، لندن	١٩٨٠

أنشطة ووظائف أخرى سابقة

عضوة لجنة إعداد التقارير القانونية المعنية بتقارير بوتسوانا عن القوانين - اختيار وتقييم الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في بوتسوانا، والمحكمة العليا والمحكمة الصناعية لنشرها في التقارير القانونية لبوتسوانا والموقع الشبكي لمعهد الإعلام القانوني للجنوب الأفريقي

رئيسة محكمة الاستئناف/العمل في محكمة صورية بكلية الحقوق في جامعة بوتسوانا

عضوة اللجنة العاملة لرئيس القضاة المعنية بمرتبات القضاة ومعاشاتهم التقاعدية لأغراض تقديم تقرير إلى اللجنة الرئاسية المعنية باستعراض مرتبات الخدمة المدنية في بوتسوانا

موظفة تنفيذية، في لجنة التلمذة والتعليم القانوني التابعة للجمعية القانونية في بوتسوانا، التي تشجع على مواصلة برامج التعليم القانوني للمحامين وإعداد الاختبارات العليا وتحديثها وتقييمها

أمينة معنية بشؤون العضوية، في جمعية مانسفيلد القانونية، في المعهد المتعدد التخصصات لمدينة لندن

عضوة في الجمعية القانونية ونقابة المحامين لإنكلترا وويلز

قدمت عدة محاضرات وعروض في بوتسوانا والخارج (بما في ذلك في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا؛ ولمركز الدعاوى للجنوب الأفريقي، في بريتوريا)، بشأن مواضيع تتعلق بقانون المحكمة الصناعية في بوتسوانا، وقانون العمل، ومعايير العمل الدولية، ومعالجة المظالم وحل المنازعات، والمسائل الجنسانية في أماكن العمل، وحقوق الطفل، والمرأة والتنمية، والمعايير الأخلاقية، والمحاكم المدنية والمحاكم العرفية التقليدية في بوتسوانا

عضوة في مجلس إدارة شركة بوتسوانا لمرافق المياه، إحدى أكبر الشركات شبه الحكومية
للمرافق العامة في بوتسوانا
أمينة لدى الصندوق الخيري للرعاية في غابوروني
أمينة متحف سوبا نغوا في فرانسيسيتاون
موظفة تنفيذية وعضوة مؤسسة في فريق العمل المعني بالمستهلكين في فرانسيسيتاون

اللغات

الإنكليزية (تتكلمها بطلاقة كلغة أولى) والسيتسوانا والأوردو

أليساندرا غريسانو (رومانيا)

تاريخ الميلاد ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٦٧

الوظيفة الحالية

قاضية في محكمة الاستئناف في بوخارست، في قسم قانون العمل والقسم الرابع
للدعاوى المدنية

التعليم

- ٢٠٠٥ شاركت في المؤتمر الختامي لبرنامج "RO/02/IB/JH-10 Phare"
"مواصلة تقديم المساعدة من أجل تعزيز المعهد الوطني للقضاء ومركز
تدريب الكتبة" - حصلت على دبلوم قاضي مدرب في قانون العمل
- ٢٠٠١ دورة دراسية لنيل المحستير في حقوق الإنسان - تخصص في "قانون
اللاجئين"
- ١٩٩٤ المعهد الوطني لتدريب القضاة، دورة للدراسات العليا (حصلت على
شهادة)
- ١٩٩٣ كلية الحقوق في جامعة بوخارست (حصلت على دبلوم)
- ١٩٩٢ حصلت على شهادة الكفاءة في القانون التجاري والقانون الدولي
الخاص من جامعة إيرازموس (هولندا)
- ١٩٩٢ حصلت على شهادة الكفاءة من المعهد الدولي لحقوق الإنسان

الخبرة المهنية

- ٢٠١٠-٢٠٠٥ قاضية مدربة في المعهد الوطني للقضاء في مجال قانون العمل وقانون
الاتحاد الأوروبي
- شباط/فبراير ٢٠١٠ مدربة في المعهد الأوروبي الروماني في مجال قانون الاتحاد الأوروبي
- ٢٠١١-٢٠٠٤ قاضية في محكمة الاستئناف في القسم المدني الرابع في بوخارست
وقاضية مدربة في المعهد الوطني للقضاء في مجال قانون العمل وقانون
الاتحاد الأوروبي
- ٢٠٠٤-٢٠٠٢ قاضية في محكمة الاستئناف في بوخارست، في قسم العمل

قاضية في محكمة بوخارست، مختصة بالدعاوى المدنية والإدارية	٢٠٠٢-٢٠٠٠
خبيرة في القانون في وزارة العدل، ووكيلة حكومية لدى مديرية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	٢٠٠٢
قاضية في المحكمة الابتدائية، في محكمة القطاع ١ في بوخارست	٢٠٠٠-١٩٩٣

أنشطة أخرى

- محاضرة، في دورة دراسية صيفية عن قانون اللاجئين (٢٠١١)
- قاضية خبيرة، في اجتماع طاولة مستديرة حول موضوع ”رجال ضد العنف - نساء مناصرات للسلام“ نظمته في شيسينو، في جمهورية مولدوفا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠١٠)
- عضوة في الفريق الروماني (الذي يختاره المجلس الأعلى للقضاء)، وشاركت في مسابقات محاكاة المحاكمات في لاهاي بهولندا (٢٠٠٧ و ٢٠٠٩)
- محاضرة، في دورة دراسية صيفية عن اللجوء والهجرة، نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رومانيا وأكاديمية الشرطة الوطنية الرومانية (٢٠١٠)
- محاضرة في تدريب عن موضوع ”دور القضاة في كفاءة جودة القرارات المتعلقة باللجوء“، وهو تدريب نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رومانيا (٢٠٠٩)
- محاضرة في حلقة دراسية عن ”بناء قدرات القضاة المعنيين باللاجئين والسلطات الإدارية في جمهورية مولدوفا“، نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- محاضرة في حلقة دراسية عن ”بناء قدرات القضاة في مجال العودة“، نظمتها المجلس الأعلى للقضاء ومكتب المجلس الوطني للعدل في هنغاريا

اللغات

الرومانية (لغة أولى)، والإنكليزية والروسية والفرنسية

فاغن بروس يونسن (الدائمك)

تاريخ الميلاد ٦ تموز/يوليه ١٩٥٠

الوظيفة الحالية

نائب الرئيس/قاضي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا بتزانيا

التعليم

١٩٧٣ درجة في الحقوق من جامعة أرهوس في الدانمرك

١٩٦٦ المدرسة الثانوية في إسبيرغ بالدانمرك

الخبرة المهنية

منذ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١١ نائب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

منذ ٢٠٠٧ قاضي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٢٠٠٧-٢٠٠٠ رئيس المحكمة العليا الدانمركية (القسم الشرقي)

٢٠٠٢-٢٠٠١ قاضي دولي، في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٢٠٠١-١٩٩٤ قاضي في المحكمة العليا الدانمركية، القسم الشرقي

١٩٩٤-١٩٨٢ قاضي في محكمة مدينة كوبنهاغن

١٩٨٢-١٩٨٠ قاضي في محكمة مدينة بالروب (غير متفرغ)

١٩٨٢-١٩٧٨ موظف قانوني، في وزارة العدل الدانمركية

١٩٧٩-١٩٧٨ مدع عام مساعد، في المحكمة العليا الدانمركية، القسم الشرقي (غير متفرغ)

١٩٧٧ مدع عام مساعد، في مقاطعة غلادساكس

١٩٧٦ قاضي في محكمة مدينة هفيدوفر

١٩٧٥-١٩٧٤ موظف قانوني، في وزارة العدل الدانمركية

١٩٧٦-١٩٧٤ محام ممارس

١٩٧٣ موظف قانوني، في مكتب المدعي العام العسكري، في أرهوس (في إطار
الخدمة العسكرية الإجبارية)

أنشطة أخرى

رئيس لجنة القواعد في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

نائب الرئيس/رئيس مجلس المنازعات في وزارة التجارة والصناعة الدانمركية (١٩٩٧-٢٠٠١)

رئيس مجلس المنازعات المتعلقة بالإيجار (١٩٨٥-٢٠٠٠)

محاضر في جامعة كوبنهاغن (١٩٧٨-١٩٨٠)

محاضر في المدرسة الثانوية للمرشدين الاجتماعيين (١٩٧٦-١٩٧٧)

محاضر في جامعة أرهوس (١٩٧٣)

المهارات اللغوية

يتكلم الإنكليزية (بطلاقة) والفرنسية

ريتشارد لوسيك (ساموا)

تاريخ الميلاد ٨ حزيران/يونيه ١٩٤٠

الوظيفة الحالية

قاض في المحكمة الخاصة لسيراليون

التعليم

١٩٩٦	زميل في معهد الكومنولث للتعليم القضائي
١٩٨٦	اعتمد كمحامي مرافعة ومحام تحضيري في المحكمة العليا في ساموا
١٩٧٤	اعتمد محاميا في المحكمة العليا في أستراليا
١٩٧٣	اعتمد محامي مرافعة في المحكمة العليا لنيو ساوث ويلز في أستراليا
١٩٧٣	دبلوم في القانون (مجلس اعتماد المحامين) من الدورة الإرشادية في مجال القانون من جامعة سيدني - أكمل الدورة الدراسية أقصر وقت وحصل على ٦ درجات تفوق

الخبرة المهنية

٢٠٠٤ - إلى الآن	قاض في المحكمة الخاصة لسيراليون
	رئيس الدائرة الابتدائية الثانية من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
	قاضي مختص بطعون الموظفين في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦
٢٠٠٤-٢٠٠٢	محامي مرافعة ومحام تحضيري في المحكمة العليا في ساموا
٢٠٠٢-٢٠٠٠	محامي مرافعة ومحام تحضيري واستشاري في مكتب سابولو ولوسيك للمحاماة والتوثيق (ساموا)
٢٠٠٠-١٩٩٥	رئيس القضاة في جمهورية كيريباس
١٩٩٥-١٩٨٧	قاضي ورئيس مجلس طعون الخدمة المدنية، في ساموا

- رئيس مجلس طعون الخدمة المدنية (١٩٨٨-١٩٩٥)
- ١٩٨٦-١٩٨٧ مستشار لشؤون البرلمان، في مكتب المدعي العام في ساموا
- ١٩٧٣-١٩٨٦ محامي مرافعة، في سيدني، نيو ساوث ويلز، أستراليا

أنشطة أخرى

- نائب رئيس (منطقة المحيط الهادئ) رابطة الكومنولث للقضاة (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- عضو اللجنة التنفيذية لمشروع التعليم القضائي في منطقة المحيط الهادئ (١٩٩٧-٢٠٠١)
- عضو فريق الكومنولث المرجعي للمساواة بين الجنسين (١٩٩٥- إلى الآن)
- عضو في مجلس رابطة الكومنولث للقضاة (١٩٩٤-١٩٩٧)
- نقابة المحامين في نيو ساوث ويلز (عضو منتسب) (١٩٧٣- إلى الآن)
- جمعية ساموا للقانون (عضو) (١٩٨٦- إلى الآن)

اللغات

يتكلم الإنكليزية بطلاقة، ولديه إلمام بالفرنسية لا بأس به

غولم هوسن كادر ميران (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

تاريخ الميلاد ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٣

الوظيفة الحالية

قاض في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (غير متفرغ)

التعليم

١٩٨٢	اجتاز الامتحان النهائي للمحامين؛ وانضم إلى نقابة المحامين في غرايز إين
١٩٨١	حصل على دبلوم في الحقوق
١٩٧٠	ماجستير في الاقتصاد، مدرسة لندن للاقتصاد؛ وماجستير في علم النفس الاجتماعي
١٩٦٩	إجازة في الآداب مع مرتبة الشرف، في علم النفس، من جامعة مانشستر، الدرجة الثانية العليا

الخبرة المهنية

٢٠٠٩ - إلى الآن	قاض في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (غير متفرغ)
٢٠٠٩ - إلى الآن	نائب قاض في المحكمة العليا (المملكة المتحدة)
٢٠٠٨-٢٠٠٢	عين قاضيا في محكمة دورية ورئيسا لمحكمة العمل (إنكلترا وويلز)
٢٠٠٢-١٩٩٧	قاضي مختص بقضايا العمل الإقليمية، في منطقة جنوب لندن
١٩٩٧-١٩٩٦	قاض بالنيابة في قضايا العمل الإقليمية، في منطقة جنوب لندن
١٩٩٦-١٩٩٣	قاض متفرغ مختص بقضايا العمالة (إنكلترا وويلز)
١٩٩٣-١٩٩٢	قاض غير متفرغ مختص بقضايا العمالة (إنكلترا وويلز)
١٩٩٣-١٩٨٦	مارس المحاماة متخصصا في قانون العمل، وبصفة أساسية في قضايا التمييز
١٩٨٦-١٩٨٢	أحد المديرين الأربعة للجنة المساواة بين الأجناس

- ١٩٧٧-١٩٨٢ موظف شكاوى رئيسي، لجنة المساواة بين الأجناس (مع فجوة زمنية بلغت ٢٠ شهرا أمضاها في دورة للتحويل إلى نقابة المحامين واحتياز الامتحان النهائي للمحامين)
- ١٩٧٣-١٩٧٧ موظف رئيسي مختص بعمليات التوفيق، في مجلس علاقات الأجناس (الوساطة والتوفيق في شكاوى التمييز بين الأجناس في مجالات العمل وفي غيرها من المجالات)
- ١٩٧٠-١٩٧٣ موظف توفيق، مجلس العلاقات بين الأجناس

أنشطة أخرى

- منح درجة الفروسية تقديرا ”للخدمات المقدمة من أجل إقامة العدل“ (٢٠٠٩)
- عضو مؤسس للجنة الاستشارية للأقليات العرقية التابعة لمجلس الدراسات القضائية (١٩٩٦-١٩٩١)
- عضو لجنة المحاكم بمجلس الدراسات القضائية. وأعيد تعيينه في عام ٢٠٠٣ بعد إصدار إعلان عام. وأصبح هذا التعيين مستمرا منذ ذلك الحين، وسينتهي قريبا بإنشاء الكلية القضائية (١٩٩٦-٢٠١٢)
- مدرب بمجلس الدراسات القضائية في مجال المساواة في المعاملة، ويستهدف التدريب العاملين في الوظائف القضائية
- عضو في المحاكم التابعة لإدارة الشؤون الدستورية وفريقها العامل المعني بالتنوع لتفويض إجراء بحوث في طائفة من مسائل المساواة التي تؤثر على أفراد الأقليات العرقية في محاكم المملكة المتحدة وهيئاتها القضائية
- عضو قضائي في أفرقة الاختيار للوظائف القضائية، في محاكم العمل أساسا دون الاقتصار عليها
- عضو في الفرقة العاملة المعنية بتعيينات القضاة غير المتفرغين في الجهاز القضائي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)
- عضو في فرقة العمل المعاد تشكيلها المعنية بنظام المحاكم التي أنشأتها الإدارة الحكومية المعنية لرصد فعالية الترتيبات القانونية والإدارية المتعلقة بحل منازعات العمل والحسم فيها وإسداء المشورة فيما يتعلق بهذه الترتيبات (٢٠٠٢-٢٠٠٥)
- وضع برنامجا تجريبيا، يقدم خدمات الوساطة القضائية، وهو عضو في مجلس إدارة المشروع الذي يرصد فعالية البرنامج (٢٠٠٦)

وضع برنامجا للوساطة القضائية الفعالة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

عضو قضائي في المشروع التعاوني الصيني - البريطاني لآليات تسوية المنازعات في علاقات العمل. وشمل هذا سلسلة من الزيارات إلى الصين، والمشاركة في عدة مؤتمرات عامة وفي وضع وتنفيذ برامج تدريبية مناسبة للقضاة والمحكمين عن طريق الجمع بين المحاضرات والمناقشات في إطار مجموعات صغيرة وتقمص الأدوار (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

التعاون مع رئيس محكمة العمل في ملاوي بشأن الممارسة والإجراءات المتبعة في حل منازعات العمل الفردية، وحسب الاقتضاء، البت فيها قضائيا (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

عضو في مجلس توجيه نظام محاكم العمل الذي حل محل فرقة العمل (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

ممثل قضائي لفريقيين توجيهيين مستقلين يقدمان المشورة للوزير المعني بإدخال تغييرات على قواعد محاكم العمل وأنظمتها الداخلية (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

رئيس مجموعة المستفيدين من خدمات محاكم العمل (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

عضو الفريق الاستشاري التابع للجنة التعيينات القضائية المعني بإجراءات الاختيار، الذي كان يتكفل بضمان أن تسير عملية التعيين على نحو لا يضر بأي مرشح معين (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

عضو منتدى التنوع التابع للجنة التعيينات القضائية المعني بمسألة ما إذا كانت إجراءات التعيين والاختيار الحالية لشغل الوظائف القضائية تمارس تمييزا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد المرشحين من مختلف الفئات المثلة تمثيلا ناقصا، وإذا كان الأمر كذلك اقتراح تدابير لمعالجة اختلالات التوازن التاريخية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

المهارات اللغوية

يتكلم الإنكليزية (بطلاقة)